



ما بعد تأمين العطاء

الإنذار الأخير وطوق النجاة المبتكر

قراءة استشرافية في مستقبل العمل المجتمعي
بين فكي المركزية وفرصة الهندسة المضادة

نحن لا نعيش مجرد "أزمة تمويل" عابرة يمكن تجاوزها بحملة تسويقية أو حفل عشاء للمانحين؛ نحن نعيش لحظة "انزياح تكتوني" في بنية العمل الخيري والاجتماعي. القواعد التي بُني عليها القطاع لأعوام عديدة تُنسف اليوم ليعاد تشكيلها وفق هندسة جديدة تماماً.

المال السائب انتهى، والعاطفة الفردية لم تعد هي المحرك. نحن أمام نظام مالي "مؤمم" ومركزي بامتياز، والسؤال الذي يجب أن يُورق كل قيادي في العمل القيمي اليوم ليس "كيف نجمع التبرعات؟" بل "هل سنكون موجودين أصلاً بعد 5 سنوات؟".

أولاً: جرس الإنذار.. طوفان "التأمين" ومخاطر الغناء الصامت:

الخطر القادم ليس شحاً في الموارد، بل هو "احتكار وتوجيه قسري" لهذه الموارد. المشهد المستقبلي القريب جداً يحمل في طياته تهديدات وجودية للمنظومات القيمية والتربوية، تتلخص في النقاط التالية التي يجب قراءتها بعين فاحصة:

[1] مقصلة "صندوق دعم الكيانات": الحديث المتصاعد عن إنشاء صندوق مركزي وطني يعني عملياً أن كل ريال يدخل القطاع سيمر عبر "بوابة واحدة". هذا الصندوق لن يكون مجرد وعاء للتجميع، بل سيكون "أداة سيطرة استراتيجية". سيتم فرز المشاريع بناءً على مصفوفة صارمة جداً: هل يخدم هذا المشروع مؤشرات السياحة؟

الرياضة؟ الترفيه؟ جودة الحياة؟ إذا كانت الإجابة "لا" أو "بشكل غير مباشر"، فإن مشاريع (الهوية، تعزيز القيم، البناء التربوي، التحصين الفكري) ستُصنف كـ "مشاريع فائضة عن الحاجة" أو "غير ذات أولوية"، مما يعني حكماً بالإعدام المالي البطيء عليها.

2] **خديعة "المسؤولية المجتمعية":** لسنوات، عاشت الجمعيات المتوسطة على فترات أرباح الشركات والبنوك. اليوم، صدرت التوجيهات الضمنية والصريحة: **"المانح الكبير يدعم اللاعب الكبير"**. الشركات العملاقة لم تعد تملك حرية توزيع ميزانياتها الاجتماعية؛ بل أصبحت ملزمة بضخها في "المؤسسات الأهلية المليارية" (الحكومية وشبه الحكومية) لتنفيذ مشاريع وطنية ضخمة. هذا التحول يعني "تجفيفاً كاملاً" للمورد الذي كانت تشرب منه آلاف الجمعيات، وتركها تصارع الجفاف وحدها.

3] **فخ "القياس المادي":** نظام الجديد مهووس بالسنوات التي يطلبها المانح المركزي. وبالتالي، بالأرقام (KPIs). القضايا القيمة والحضارية بطبيعتها "نوعية" وتأثيرها بعيد المدى (تغيير قناعة، بناء خلق، تحصين جيل). هذه النتائج لا تظهر في تقارير الربع السنوي التي يطلبها المانح المركزي. وبالتالي، سيتم استبعاد هذه القضايا تدريجياً لصالح مشاريع "الإطعام" و"الإسكان" و"الترفيه" لأن نتائجها ملموسة وسريعة، مما يهدد بتصرح "العمق الحضاري" للمجتمع.

ثانياً: الحل الاستراتيجي .. هناك أمل، لمن يملك الجرأة:

وسط هذا الظلام، يوجد بصيص ضوء ساطع، لكنه لا يظهر إلا لمن يقرر "كسر القوالب التقليدية". الحل ليس في محاربة التيار، بل في بناء **"سفينة نوح"** الخاصة بنا، باستخدام أدوات النظام نفسه، ولكن لخدمة أهدافنا القيمة.

1] **الهروب إلى الأمام: تأسيس "الشركات غير الربحية":** هذا النموذج هو "الورقة الرابحة" في العصر الجديد.

• **الفكرة:** بدلاً من أن تكون جمعية "تطلب" المال، كن شركة "تصنع" المال. أسس شركات غير ربحية تقدم خدمات احترافية (استشارات، تعليم، تدريب، حلول تقنية، تنظيم فعاليات) وتنافس في السوق كأى شركة تجارية.

• **العبقرية:** بصفتك شركة، يمكنك التعاقد مع الحكومة والشركات الكبرى لتنفيذ مشاريعهم (والحصول على ميزانيات ضخمة منهم مقابل خدماتك).

• **الهدف الخفي:** الأرباح التي تحققها هذه الشركة لا توزع على مساهمين، بل يتم تدويرها قانونياً لتمويل "المشاريع القيمة والحضارية" التي لا يمولها الصندوق الحكومي. هنا تكون قد جعلت الحكومة تمول أهدافك القيمة بطريقة غير مباشرة وذكية، وحققت استقلالاً مالياً يحميك من تقلبات المنح.

2] **الملاذات الآمنة: "الأوقاف الخاصة والمؤسسات العائلية"** يجب التحرك فوراً نحو كبار التجار والعوائل الثرية باستراتيجية التأثير على المنح، وكسب الثقة المجتمعية الحقيقية عبر تنويع العقلية والأفكار والتجربو لمسارات نوعية جديدة واستراتيجية.

• **الاستراتيجية:** إقناع رؤوس الأموال بتأسيس مؤسسات أهلية وأوقاف أصول استثمارية (عقارات، أسهم) تدار باحترافية.

• **الميزة:** هذه المؤسسات تتمتع بـ "سيادة" وحرية في الصرف أعلى بكثير من الجمعيات الأهلية. يمكن لهذه المؤسسات أن تتبنى القضايا الحضارية الدقيقة وتوفر لها "رئة تنفس" دائمة بعيداً عن رقابة "مؤشرات الأداء" الحكومية الصارمة.

3] **قوة التكتل: من "شظايا" إلى "كيانات قابضة"** زمن الجمعيات الصغيرة انتهى. الأمل يكمن في الاندماج والتكتل.

• يجب أن تتحد الكيانات القيمة الصغيرة لتشكّل "مجموعات كبرى" أو "تحالفات استراتيجية".
• هذا الكيان الكبير سيكون قادراً على التفاوض مع المانحين، وقادراً على الدخول في مناقصات حكومية كبرى، وقادراً على خفض التكاليف التشغيلية. التكتل هو السبيل الوحيد لفرض "أجندة القيم" على طاولة صناع القرار.

كلمة أخيرة للقادة

المستقبل لا يرحم الضعفاء، ولا ينتظر المترددين. النظام المالي يتغير لخدمة "الدولة"، وعليكم أن تتغيروا لخدمة "الأمة". لا تؤسسوا جمعية جديدة لتكون رقماً في طابور الانتظار. أسسوا شركة تملك، **ووقفاً يحمي، وتكتلاً** يحاور. هذه هي خطة النجاة الوحيدة للحفاظ على إرثنا القيمي في زمن العواصف.